محاضرة ١

المالية العامة

شريف حجازى

بسم الله الرحمن الرحيم

لعل المتغيرات الاقتصادية العالمية التى تدور حولنا الآن وعلى رأسها الازمة المالية العالمية تجعلنا

- نتسأل اين كانت الدول الحكومات قبل تفاقم الأزمة ؟؟
- ولماذا لم تتدخل لمحاولة منع ظهور هذه الازمة المالية ؟؟
- ولماذا كان الفكر الرأسمالى ينادى بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وترك الاقتصاد حر يحركه قوى وآليات السوق ؟؟

وفجأة بعد ظهور الأزمة نجد الجميع يهرول تجاه الدولة ويطلب الدعم والمعونة والمساعدة ومن كان منذ زمن بسيط يطالب بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يقف الآن فى موقعه ويطالب الدولة بسرعة التدخل فى النشاط الاقتصادى

لكن كيف تتدخل الدولة ؟؟

تمتلك الدولة العصى السحرية التى تستطيع من خلالها ان تضبط آداء وايقاع النشاط الاقتصادى وهى السياسة المالية والتى تعتمد على ما يسمى بالمالية العامة وهذا هو محور درستنا فى هذه الكتاب فسوف نتناول بالتفصيلفى الجزء الاول اركان المالية العامة الثلاث

1- النفقات العامة للدولة
2- الايرادات العامة للدولة
3- الموازنة العامة للدولة

ثم نتناول فى الجزء الثانى كيف تقوم الدولة باستخدام ادوات ماليتها العامة فى تنفيذ السياسة المالية وسوف نقوم بتوضيح اثر السياسة المالية على مستوى النشاط الاقتصادى

- مما يجعل هذان النوعان من الطلب يشوبه النقص والقدرة على تحريك الطلب الكلى لذلك لابد من تدخل الدولة لتحريك الطلب الكلى من خلال المالية العامة والانفاق الحكومى .

اى انه يرى ان الحل للخروج من الكساد هو زيادة الطلب وبما ان الطلب الاستهلاكى والاستثمارى ضعيفان فى حالة الكساد فالحل هو زيادة الطلب العام الحكومى من خلال زيادة الانفاق فى المالية العامة كما سنرى لاحقا

تعريف المالية العامة

هناك العديد من تعريفات المالية العامة تختلف حسب التطور الفكرى واختلاف النظم الاقتصادية

تعريف التقليديين

علم المالية العامة هو دراسة النفقات العامة والايرادات العامة التى تلزم لتغطية هذه النفقات

التعريف الحديث

هو العلم الذى يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالى للهيئات العامة وهى بصدد الحصول على الموارد اللازمة وانفاقها من اجل اشباع الحاجات العامة تحقيقاً لاغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والفرق بين التعريفين

- انه فى الفكر التقليدى كان يجب التقيد بمبدأ تساوى النفقات العامة مع الايرادات العامة وضغط النفقات العامة الى اقصى حد وعدم اللجوء الى مصادر استثنائية فى الحصول على الايرادات مثل القروض او الاصدار النقدى الجديد لانه غير مطلوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويقتصر دورها على الانفاق على الامن والعدالة والدفاع وتوفير الموارد المالية اللزمة لتغطية هذه النفقات

- اما فى التعريف الحديث فالمالية العامة تهدف الى تنفيذ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اى انها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا نتقيد بان تتساوى الايرادات مع

ثم نتناول فى الجزء الثالث والاخير الضرائب على اعتبار انها من اهم ادوات السياسة المالية وفيها سوف نتناول التشريع الضريبى المقارن بين التشريع الضريبى المصرى والتشريع الضريبى العراقى وارجوا من الله ان اكون عند حسن ظنكم وان تستفيدوا من هذا المجهود المبذول فى اعداد الكتاب

مدخل عام الى المادة

فى بداية دراستنا للمالية عامه سوف نتسائل معا ما هى اهمية دراسة المالية العامة وما هى المالية العامة اصلا . وللاجابة على هذين السؤالين دعونا نتعرف على اهمية دراسة المالية العامة اولا

- من الطبيعى ان كل انسان يسعى الى اشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة وهو اساس المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تتمثل فى ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة مما يتطلب اختيار اشباع بعض الحاجات والتضحية بباقى الحاجات (وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة)

وهنا نجد ان تلك الحاجات التى يشبعها الانسان تنقسم الى نوعين اساسيين هما

1- حاجات خاصة

يقوم الفرد باشباعها لنفسه لانها تحقق له وحده النفع لذلك هو يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة الى الطعام والمسكن وغيرها من الحاجات التى تعود بالمنفعه على صاحبها فقط

2- حاجات عامة او اجتماعية

وهى حاجات لا تعود بالمنفعة على الفرد وحده بل تعود بالمنفعة على المجتمع ككل لذلك لا يشبعها الفرد لنفسه بل يسعى الشعب والمجتمع كله لاشباعها مثل الدفاع والعدالة والأمن

وهنا نتسائل هل هناك فرد على استعداد لتحمل نفقة رصف طريق لمجرد انه يمشى عليه وهل هناك من يدفع ثمن دبابة لتشارك فى حمايته ؟؟

- الاجابة بالطبع لا لان المنفعة من هذه الاشياء لا تعود عليه هو فقط بل تعود على المجتمع ككل لذلك يجب ان يتحملها الجميع ونجد ان الدولة هى التى تتحمل مسئولية اشباع تلك الحاجات من خلال المالية العامة للدولة

ملاحظة هامة جدا

ويجب ان نؤكد هنا على حقيقة هامة جداً انه لا يوجد حد فاصل بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة باستثناء العدالة والدفاع والامن (فهم حاجات عامة) أما باقى الحاجات فنجد ان بعض الحاجات قد تكون عامة وقد تكون خاصة فنجد ان الدولة قد تشبع الحاجة الى التعليم من خلال المدارس الحكومية اى انها تشبع حاجة عامة فى حين ان المدارس الخاصة تشبع نفس الحاجة اى انها حاجة خاصة .

لذلك يجب التمييز بين نوعين من الحاجات العامة او الاجتماعية وهى :

- **حاجات غير قابلة للتجزئة**

اى لا يمكن ان يحصل عليها فرد دون باقى افراد المجتمع مثل الامن والعدالة والدفاع وهى لا تشبع إلا من خلال سعى جماعى اى من خلال الدولة

- **وحاجات قابلة للتجزئة**

يمكن ان يحصل عليها بعض الافراد دون باقى افراد المجتمع مثل التعليم والصحة ونجد ان الدولة قررت ان تشبعها سواء بشكل كلى او جزئى

المالية العامة والنظرية الاقتصادية

كان الاعتقاد قديماً عند التقليدين أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردوا وساى بان العرض هو الذى يخلق الطلب (قانون ساي للاسواق ان كل عرض يخلق طلب ممثال له) وان المجتمع يصل الى مستوى التشغيل الشامل للموارد اى يصل الى مستوى التوظف الكامل

عارف عزيزى الطالب لو اقتنعنا معنا بالاعتقاد السابق ماذا سيحدث

1- المشروعات القابلة للتجزئة فى ظل ثبات الموازنة العامة نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للجنية فى كل مشروع من المشروعات العامة

2- المشروعات القابلة للتجزئة فى ظل تغير الموازنة العامة نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للجنية فى كل مشروع من المشروعات العامة والخاصة معاً

3- المشروعات الغير قابلة للتجزئة فى ظل الموازنة الثابتة نختار المشروعات التى تحقق اعظم منافع صافية

4- المشروعات الغير قابلة للتجزئة فى ظل الموازنة المتغيرة نختار المشروعات التى تحقق منافع اكبر مما تولد من نفقات ونقارن بين المشروعات العامة والخاصة

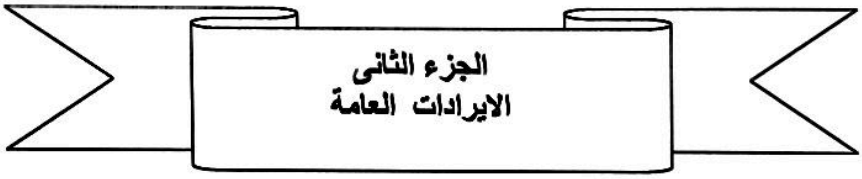

فى الجزء الاول تناولنا النفقات العامة للدولة وتعرفنا على انواعهاوعلى آثارها ، والآن سوف نتعرف على الايرادات العامة للدولة .

- وكما كان يزعم التقليدين قديماً ان الايرادات العامة تستخدم فى تمويل النفقات العامة فقط اى انها لا تؤثر على النشاط الاقتصادى
- نجد أنها فى الوقت الحالى أصبحت أداة رئيسية من ادوات الدولة للتوجيه الاقتصادى والاجتماعى .

تقسيمات الايرادات العامة

1-ايرادات اجبارية و ايرادات اختيارية

- الايرادات الجبرية هى الضرائب والقروض الجبرية
- ايرادات اختيارية مثل الرسوم والقروض الاختيارية وايرادات الدولة من ممتلكاتها العامة

2- ايرادات عادية و ايرادات غير عادية

- ايرادات عادية تتكر كل سنة بشكل دورى مثل الضرائب والرسوم وايرادات الدولة من ممتلكاتها

- ايرادات غير عادية وهى التى لا تتكرر كل سنة مثل القروض والاصدار النقدى الجديد

3- ايرادات سيادية وايرادات تشبه القطاع الخاص

- ايرادات سيادية والتى تحصل عليها الدولة بمفردها فقط مثل الضرائب والرسوم والاصدار النقدى

- ايرادات يحصل على شبيهها القطاع الخاص مثل القروض ودخل الدولة من ممتلكاتها العامة .

4- تقسيم بسيط للايرادات العامة

- ايرادات الدولة من القطاع العام (الرسوم – ممتلكات الدولة)

- الضرائب - القروض العامة

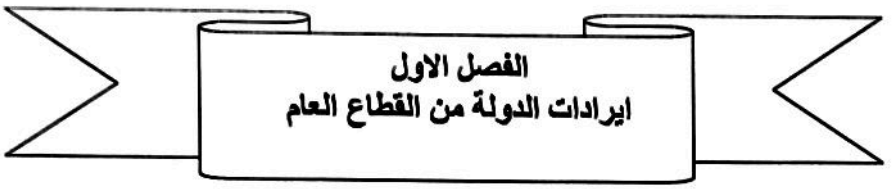

أولاً : الرســـوم

تعريف الرسوم

مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً الى الدولة مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص يؤدى الى تحقيق نفع عام

من التعريف السابق نجد إن سمات الرسم ثلاثة وهى

- يدفع فى صورة نقدية و يدفع الزامى عند الحصول على الخدمة ، إن كانت الخدمة نفسها غالباً اختيارية كرسوم التوثيق ورسوم الرخص وغيرها واحياناً تكون الخدمة اجبارية كرسوم النظافة مثلاً إلا انه فى كل الاحوال يدفع الفرد الرسوم اجبارى .
- يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة خاصة تعود بالنفع المباشر على دافع الرسم
- يتحقق من الرسم نفع عام بجانب النفع الخاص فرسوم القضاء التى تدفعها المتقاضون تحقق نفع خاص لهم وتحقق نفع عام للمجتمع وهو اشاعة العدالة فى المجتمع ككل .

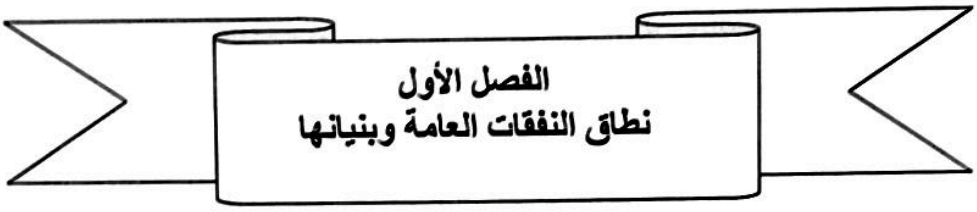

تعريف النفقة العامة

مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لاشباع حاجة عامة

1- النفقة العامة مبلغ نقدى اى انه فى حالة انفاق الدولة لمبلغ من النقود نستطيع ان نقر بانها نفقة عامة ، إلا انه ما تحصل عليه الدولة بدون مقابل نتيجة اعمال السخرة أو التأمييم أو الاستيلاء على الممتلكات دون دفع تعويض كل ذلك لا يعد من قبيل النفقات العامة

2- النفقة العامة يدفعها أحد اشخاص القانون العام اى انه لابد وان تكون النفقة من قبل الدولة او احد هيئتها او احد الاشخاص العاملين بالدولة.

3- النفقة العامة تستهدف اشباع حاجة عامة واحداث المساوة والعدالة بين افراد المجتمع

انواع النفقات العامة

أولاً من حيث الشكل واجراء الانفاق

1- من حيث جهة الانفاق

تنقسم النفقة الى نفقات قومية (مركزية) ونفقات الهيئات المحلية (لامركزية)

النفقات بالعكس فانه فى حالات الكساد تسعى الدولة لافتعال عجز اى زيادة النفقات عن الايرادات وتمول هذا العجز من خلال القروض والاصدار النقدى الجديد

التميز بين المالية العامة والمالية الخاصة

1- الفرق فى جانب النفقات العامة

- فى المالية العامة نجد ان الدولة تستهدف من نفقاتها العامة تحقيق الصالح العام حتى ولو لم يسفر نشاطها المالى عن تحقيق الربح
- فى المالية الخاصة يسعى الافراد او المنشات الخاصة بصفة اساسية لتحقيق المنفعة الشخصية المتمثلة فى شكل ارباح.

2- من حيث الايرادات العامة

- تتميز المالية العامة باعتمادها على ما للدولة من سلطة الاجبار فى فرض الضرائب و الرسوم
- يعتمد المشروع الخاص فى الحصول على ايراداته على التخصيص الاختيارى او التعاقد مع الغير

3- من حيث الموازنة العامة

- ومن جهة الموازنة بين النفقات والايرادات تبدا الدولة بتقرير اوجة الانفاق المختلفة ثم يتبع ذلك تدبير الايرادات اللازمة لتغطية هذة النفقات
- هذا بينما يبدأ الأفراد بتقدير ايراداتهم ثم يقدرون اوجه الانفاق على وجه لايؤدى لتجاوزها للايرادات بقدر الامكان .

هناك دول تؤيد سياسة الادارة المركزية وهناك دول تفضل سياسة الادارة المحلية مثل الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية ، إلا انه اى كان ما تفضله الدولة من طريقة الادارة فان هناك بعض النفقات التى يجب وان تكون مركزية مثل نفقات الدفاع الخارجى او الامن الداخلى او الابحاث العلمية والمختبرات .

2- من حيث التكرار الدورى

- نفقات عادية تتجدد كل فترة زمنية كسنة الميزانية مثل رواتب الموظفين وهى تمول من ايرادات عادية مثل الضرائب والرسوم .
- نفقات غير عادية وهى التى تلزم لمواجه ظروف طارئة ولا يلزم تكرارها مثل اعانات منكوبى الزلازل او الفيضانات او تمويل حرب وهى تمول من ايرادات غير عادية مثل القروض .

3- من حيث الشكل

- الاجور والمرتبات لموظفى الدولة ويشمل البدلات والحوافز والمعاشات لمن انتهت خدمتهم.
- اثمان الاشياء التى تشتريها الدولة كالآثاث والادوات المكتبية .
- الاعانات التى تمنح لدعم الصناعات الوطنية او دعم الافراد كإعانات الغلاء والشيخوخة.
- خدمة الدين العام اى سداد الديون سواء كانت ديون خارجية او ديون داخلية .

ثانياً : تقسيمات النفقات من حيث الغرض أو الأثر المترتب للنفقة .

1- من حيث الاغراض

- نفقات عمومية وهى تغطى ما يلزم الادارات الحكومية كالوزارات والاجهزة المركزية للتنظيم والمحاسبات ونفقات الدين العام .
- نفقات الرخاء العام وهى التى توجه الى اغراض رفع مستوى معيشة الافراد الصحية والتعليمية كنفقات إنشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات .
- نفقات الأمن العام وهى التى تكفل حماية الدولة خارجياً وداخلياً وكفالة العدالة .

2- من حيث الآثار الاقتصادية

أ- نفقات منتجة وغير منتجة

- نفقات منتجة وهى التى تدر عائد مثل الانفاق على السكك الحديد والبريد والطيران
- ونفقات غير منتجة وهى التى لا تدر عائد مثل شق الطرق الزراعية وقنوات الرى

ب- نفقات ناقلة ونفقات غير ناقلة

1- النفقات الغير ناقلة (الحقيقية) هى التى يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سواء كان سلع او خدمات لذلك تسمى نفقة حقيقية فإنفاق الدولة على بناء مصنع يسمى نفقة حقيقة استثمارية ودفع مرتبات الموظفين يسمى نفقة حقيقية جارية

2- النفقات الناقلة (التحويلية) وهى النفقة بدون مقابل اى تنفقها الدولة دون انتظار مقابل لتحسين احوال المعيشة واعادة توزيع الدخل على الفقراء فى شكل اعانات اجتماعية مثل اعانات الفقر والشيخوخة

وقد تكون النفقة الناقلة فى صورة اعانات اقتصادية مثل اعانات

- اعانات الاستغلال وهى تدعم المنتجين حتى يظل سعر المنتج منخفض ويتم مقاومة التضخم مثل دعم انتاج الخبز ودعم المواد التموينية
- اعانات الانشاء وهى اعانات تمنحها الدولة لمعاونة المشروعات المنتجة على تغطية نفقات الانشاء والتمويل للمشروعات واقامة الاصول الثابتة سواء بتقديم تلك الاعانات بسعر فائدة منخفض اوبدون فوائد .
- اعانات التجارة الخارجية وهى التى تشجع بها الدولة زيادة الصادرات او الواردات كدعم بعض الصناعات الوطنية كالغزل والنسيج حتى يستطيع المنافسة فى الاسواق العالمية .

1- المشروعات القابلة للتجزئة فى ظل ثبات الموازنة العامة نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للجنية فى كل مشروع من المشروعات العامة

2- المشروعات القابلة للتجزئة فى ظل تغير الموازنة العامة نختار المشروعات عندما تتساوى المنافع الحدية للجنية فى كل مشروع من المشروعات العامة والخاصة معاً

3- المشروعات الغير قابلة للتجزئة فى ظل الموازنة الثابتة نختار المشروعات التى تحقق اعظم منافع صافية

4- المشروعات الغير قابلة للتجزئة فى ظل الموازنة المتغيرة نختار المشروعات التى تحقق منافع اكبر مما تولد من نفقات ونقارن بين المشروعات العامة والخاصة

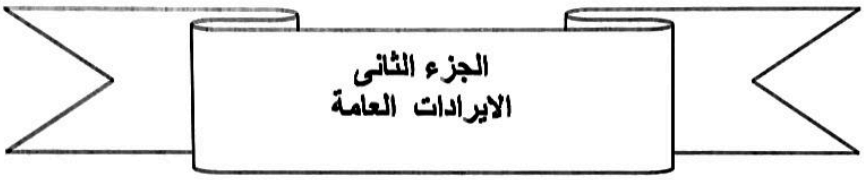

فى الجزء الاول تناولنا النفقات العامة للدولة وتعرفنا على انواعهاوعلى آثارها ، والآن سوف نتعرف على الايرادات العامة للدولة .

- وكما كان يزعم التقليدين قديماً ان الايرادات العامة تستخدم فى تمويل النفقات العامة فقط اى انها لا تؤثر على النشاط الاقتصادى
- نجد أنها فى الوقت الحالى أصبحت أداة رئيسية من ادوات الدولة للتوجيه الاقتصادى والاجتماعى .

تقسيمات الايرادات العامة

1-ايرادات اجبارية و ايرادات اختيارية

- الايرادات الجبرية هى الضرائب والقروض الجبرية
- ايرادات اختيارية مثل الرسوم والقروض الاختيارية وايرادات الدولة من ممتلكاتها العامة

2- ايرادات عادية و ايرادات غير عادية

- ايرادات عادية تتكر كل سنة بشكل دورى مثل الضرائب والرسوم وايرادات الدولة من ممتلكاتها

محاضرة 2

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

السياسة النقدية

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (17)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

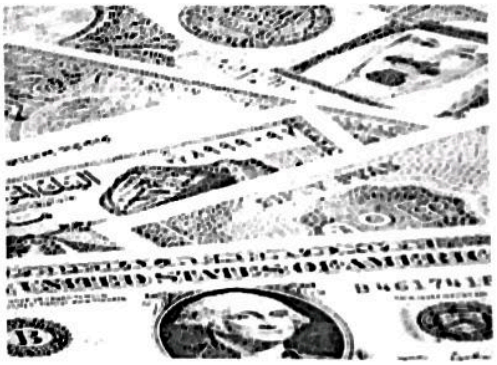

إعداد:

محمد ادريس

صندوق النقد العربي
2021

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية مكوناً رئيساً من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل أيضاً السياسة المالية، والسياسة الاحترازية الكلية، وسياسة سعر الصرف، وسياسة التجارة الخارجية.

رغم وجود بعض الحالات التي تتعارض فيها أهداف السياسة النقدية وأهداف بعض السياسات الاقتصادية الأخرى، إلا أنه لابد من وجود تنسيق بينها جميعاً لتحقيق هدف مشترك تسعى الدول إلى الوصول إليه متمثلاً في تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، وخلق فرص العمل.

تنفيذ السياسة النقدية له تأثير على الاقتصاد الحقيقي، من خلال التأثيرات التي تحدثها بالأساس على مستويات الإنفاق الكلي، وعلى كل من جانبي العرض والطلب على النقود في المجتمع.

بصفة عامة تدور الأهداف النهائية للسياسة النقدية حول هدف رئيس هو تحقيق الاستقرار السعري، الذي يُعد واحداً من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي، والسبيل لتحقيق ذلك هو سعي السلطات النقدية (ممثلةً في البنوك المركزية) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة التي تمكنها من تحقيق أهدافها النهائية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة.

في ضوء ما سبق، يستهدف هذا الكتيب إلقاء الضوء على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري وعلى مرتكزات وأهداف وأدوات وأنواع السياسة النقدية، ودور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية وتحقيق مستهدفاتها.

النقود ودورها الاقتصادي

النقود هي كل وسيلة دفع تتمتع بقبول واسع لدى العامة. ابتدعت المجتمعات النقود رغبةً منها في توسيع نطاق التبادل فيما بينها، فنشأتها مرتبطة بالرغبة في تجاوز التحديات التي واجهت اقتصاد المبادلة في ظل اختلاف توزيع ملكية عوامل الإنتاج ما بين أفراد المجتمع، وتنامي عمليات التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي.

تقوم النقود بعدة وظائف رئيسة تتمثل في كونها:

1. وسيلة للتبادل: فمع التخصص وتقسيم العمل أصبح لزاماً وجود أداة دفع مقبولة بين أفراد المجتمع للوفاء بقيمة عمليات التبادل.

2. وحدة للحساب: يُمكنّ وجود النقود من احتساب قيمة السلع والخدمات من خلال وجود مقياس مشترك للقيمة.

3. مخزن للقيمة: تعتبر النقود مخزناً للقيمة نظراً لكونها تُمثل في حد ذاتها أصل يُمكن الاحتفاظ به مثل باقي الأصول، كالمعادن النفيسة وغيرها من الأصول.

4. وسيلة لإبراء الذمة: تعتبر النقود وسيلة مقبولة من جميع أفراد المجتمع لسداد الالتزامات المادية المستقبلية المستحقة.

الطلب على النقود (التفضيل النقدي)

من زاوية الطلب على النقود هناك ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود أو ما يُعرف بدوافع "التفضيل النقدي" تشمل:

(1) الطلب على النقود بدافع المعاملات: يتمثل في الجزء المرغوب الاحتفاظ به من النقود لسداد المعاملات الجارية وشراء كافة الاحتياجات من السلع والخدمات.

(2) الطلب على النقود بدافع الاحتياط: يتمثل في الاحتفاظ ببعض الأرصدة النقدية لمواجهة الطوارئ والأحداث غير المتوقعة.

عرض النقود

تشتمل مستويات المعروض النقدي في أي مجتمع على عدد من المكونات يتمثل أهمها في:

1. النقد المُصدر من قبل البنوك المركزية (أوراق البنكنوت)، أو ما يُعرف "بالنقود الكتابية".

2. ودائع العملاء المتوفرة لدى البنوك التي تقوم بدورها بإقراضها للعملاء لتنفيذ استثمارات في مجالات تزيد من مستوى السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، أو ما يُعرف "بالنقود الائتمانية" أو "أشباه النقود"[2].

من خلال ما سبق، يتضح أن النقود التي يتم تداولها في أي مجتمع أو ما يُطلق عليه في علم الاقتصاد بـ "المعروض النقدي"، تتحدد بشكل أساسي من خلال البنك المركزي، الذي يمثل الجهة المناط بها إصدار النقود على مستوى الدولة، ومن خلال القطاع المصرفي بما يشمله من بنوك تساهم في زيادة عرض النقود من خلال عملية "خلق النقود".

مفاد هذه العملية يتمحور حول قيام عملاء البنوك (المودعين) بإيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها والحصول على عائد مقابل ذلك (يتمثل في سعر فائدة الإيداع). البنوك بدورها تقوم بتوظيف هذه الأموال وإقراضها للمستثمرين لتوظيفها في فرص استثمارية لزيادة مقدار ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات، وخلق فرص للربح مقابل قيام المستثمرين والمنتجين بدفع فائدة للبنوك (تتمثل في سعر فائدة الإقراض الذي يزيد عن سعر فائدة الإيداع بما يسمح للبنوك بتحقيق أرباح تضمن استمراريتها في أداء عملها).

لكن هناك احتمال أن يقوم العملاء في أي وقت بطلب استرداد ودائعهم. بناءً على ذلك، يطلب البنك المركزي من البنوك بشكل إلزامي أن

---

[2] د. سهير معتوق، (2008). "اقتصاديات النقود والبنوك"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

جدول رقم (1)
مكونات عرض النقود في المملكة العربية السعودية

المجملات النقدية		مكوناتها
M0	القاعدة النقدية	النقد المصدر + النقد في الصندوق + الودائع لدى البنك المركزي.
M1	م1	القاعدة النقدية + الودائع تحت الطلب.
M2	م2	م1 + الودائع لأجل والودائع الادخارية.
M3	م3	م2 + (الودائع الأخرى شبه النقدية بما يشمل على سبيل المثال ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة)

المصدر: البنك المركزي السعودي، (2021). "النشرة الإحصائية الشهرية"، مايو.

الاستقرار السعري

يعتبر الاستقرار السعري أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي. يتطلب تحقيق الاستقرار السعري التوازن ما بين مستويات المعروض النقدي ومستويات المعروض من السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية محددة. وإذا حدث أي اختلال في هذه العلاقة ينتج عن ذلك تأثيرات في المستوى العام للأسعار.

فكلما زادت مستويات المعروض من النقود مقارنة بمستويات المعروض من السلع والخدمات (كانت هناك كمية كبيرة من النقود مقابل كمية محدودة من السلع والخدمات)، كلما ارتفعت مستويات الأسعار المحلية (زادت معدلات التضخم)، وفقدت النقود بالتالي جزءً من قوتها الشرائية (انخفض مستوى السلع والخدمات الذي يمكن الحصول عليه مقابل وحدة النقود عبر الزمن).

أما في حالة ما إذا انخفضت مستويات المعروض النقدي مقارنة بمستويات المعروض من السلع والخدمات (كانت هناك كمية قليلة من النقود مقابل كمية كبيرة من السلع والخدمات)، تراجعت مستويات الأسعار المحلية (انخفضت معدلات التضخم)، وزادت القوة الشرائية للنقود (ارتفع مستوى السلع والخدمات الذي يمكن الحصول عليه مقابل وحدة النقود عبر الزمن).

أولا: السياسة المالية

- **تعريف السياسة المالية :**
- **هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين ، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة .**

أهداف السياسة المالية

1) زيادة الناتج القومى .
2) رفع مستوى الدخول للأفراد وبالتالى رفع مستوى معيشتهم .
3) تحقيق التوظف الكامل للموارد .
4) تحقيق إستقرار الأسعار .
5) تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

أهم أدوات السياسة المالية

A. الضرائب وأهم أنواعها
- ضريبة الدخل الشخصي
- ضريبة أرباح الشركات
- ضريبة المبيعات
- الضريبة الجمركية

B. الإنفاق العام و مكوناته
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومى على شراء السلع والخدمات
- الإنفاق الاستثماري الحكومة
- الإنفاق العام التحويلي

محاضرة الثالثة

الاسواق المالية_

إن تطور السوق المالي وتنوعه خلق نوعا من التباين على مفهوم هذه المؤسسة لدى الباحثين والكتاب المتخصصين بهذا الشأن، فهنالك من عرف (السوق المالية) على أنها (الإطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين تجعل الاثمان السائدة في السوق بالنسبة لأي ورقة مالية متماثلة في كل وحدة زمنية) وهذا الإطار هو (إطار تنظيمي يتم فيه تداول الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء).

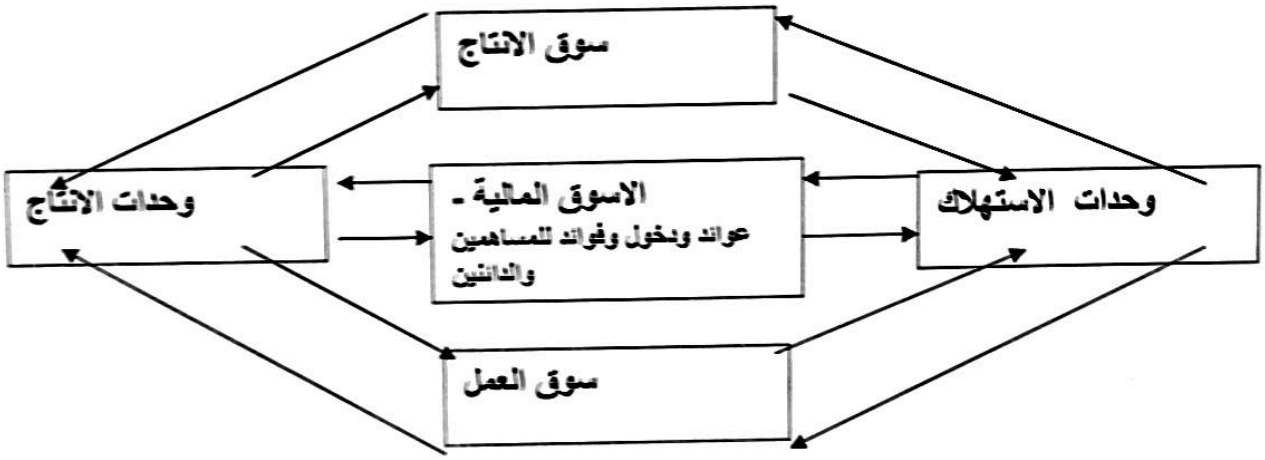

الشكل يمثل ثلاثة أنواع من الأسواق في النظام الاقتصادي العالمي

Source:- Rose& Marquis, Money and capital market, sixth edition, 2008:5

تصنيف الأسواق المالية

تشهد عملية تصنيف الأسواق المالية تنوعا ملحوظا وذلك لتنوع التبويب الذي يتم التصنيف على أساسه ، والتصنيف السائد هو التصنيف على أساس تاريخ الاستحقاق للموجودات المالية المتداولة فيها وهو ما يميل إليه معظم المؤلفين في هذا الموضوع ، فقد صنفت السوق المالية إلى جزأين رئيسيين هما :-

- **سوق النقد-** -عرفت بأنها (السوق المالية التي يجري التعامل فيها بالاوراق المالية قصيرة الأجل وتسمى سوق السيولة)

سوق رأس المال-

- عرفت بأنها (السوق المالية التي تتداول فيها الأوراق طويلة الأجل .وتختلف **(Capital market** عن السوق النقدية بأنها سوق احتياجات مالية طويلة الأجل ولهذا فأن مخاطرتها اكبر من مخاطر سوق النقد) ،كما وصفها بأنها أسواق مركزية أكثر من الأخيرة.

وظائف الأسواق المالية

يشير الباحثون والكتاب إلى وظائف متعددة للأسواق المالية يمكن تحديدها بالنقاط التالية :-

1- توفير أشكال متعددة من الأدوات المالية والمجالات الاستثمارية وإتاحتها إلى جمهور المستثمرين وتسهيل تداولها وتوفير المعلومات الضرورية عنها مثل الأسهم والسندات والمشتقات المالية ،وكذلك توفير حرية انتقال الأموال بين المستثمرين بهدف رفع معدلات التداول بين الأسواق المالية لزيادة نشاطها كما تعمل على رفع كفاءة إنجاز الصفقات وتخفيض تكاليفها مما يزيد من حجم التعامل

2- الموائمة بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز ،أي أنها تقوم بتجميع المدخرات من وحدات الفائض وتحويلها إلى وحدات العجز مما يسهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والاستغلال الأمثل للموارد المالية .

3- جذب الأموال من خارج البلد للمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة وكذلك دعم قدرات البلد المالية وقد أدت مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات والاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة وظهور الشركات المتعددة الجنسية إلى تعزيز الدور الريادي الذي تلعبه الأسواق المالية في جذب رأس المال الأجنبي.

4- تقوم الأسواق المالية بدور الممول للمشاريع الجديدة أو المراد توسيعها من خلال سد الفجوة التمويلية لتلك المشاريع في حالة عزوف المصارف عن تمويلها من خلال توفير السيولة اللازمة للأوراق المالية المصدرة والتي تمثل رأس المال لتلك المشاريع.

5- توفير الحماية للمستثمرين من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصاديا من خلال الشروط التي يفرضها السوق المالي على إدراج الشركات التي يتم تداول إصداراتها فيه ،فضلا عن إيجاد أنواع من الاستثمارات تسهم في التحوط ضد المخاطر كعقود المشتقات المالية (المستقبليات،الخيارات ، المبادلات) وتوفير المعلومات بصورة صحيحة وبدقة وفي الوقت المناسب من مصادرها الموثوقة عن الأوضاع المالية والاقتصادية للشركات .

6- تستطيع الحكومات من خلال الأسواق المالية أن تنفذ سياساتها النقدية من خلال إصدار الأوراق المالية التي تؤدي هذا الغرض كالسندات الحكومية وحوالات الخزينة وبيعها أو شرائها عن طريق تلك السوق حسب الهدف النقدي والمالي المراد تحقيقه .

1 . ادوات الملكية

المتمثلة بالاسهم وتقسم الى :

أ . الاسهم العادية

هو بمثابة صكوك ملكية لها حق غير محدد في ارباح المشروع واصوله تعطي لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية .

حيث يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح اسهمها للاكتتاب العام ويهدف هذا النظام عن طريق طرح الاسهم الى حصول ملاك المشروع الاساسيين على رؤوس اموال اضافية من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الاسهم بغرض زيادة رأس المال ويعيش الكثير من حملة الاسهم العادية على الارباح الموزعة . وفي حالة تصفية الشركة يتم صرف مستحقات حملة الاسهم العادية بعد صرف مستحقات حملة السندات وحملة الاسهم الممتازة .

يتمتع حامل الاسهم العادية بمجموعة من الحقوق منها :

-امكانية نقل الملكية الى شخص آخر .

-الحصول على الارباح التي تقرر الشركة توزيعها

-حصة في موجودات الشركة في حالة تصفيتها •

-حق التصويت واختيار مجلس ادارة الشركة •

ب . الاسهم الممتازة

وهي بمثابة مستند ملكية لها نفس خصائص الاسهم العادية لكنها تتمتع بخصائص السندات حيث ان حملة الاسهم الممتازة لهم نسبة من الارباح بنسبة معينة من القيمة الاسمية للاسهم التي يمتلكونها , وحملة الاسهم الممتازة لهم امتياز في الحصول على ارباح قبل حملة الاسهم العادية وهذا الامتياز ينطبق ايضا في حالة تصفية موجودات الشركة ويمكن التمييز بين الانواع الاتية من الاسهم الممتازة :